واما حديثه في « الحقيقة الرابعة » عن عدم رغبته في مجرد تأجيل اشتعال القتيل فلنقرأ ما قاله في ايضاح تلك « الحقيقة » :

« من اجل هذا سارت المباحثات في خطين متوازيين : الخط الاول هو اتفاق لاطار السلام يصبح اساسا للمباحثات حول الحل الشامل العادل مع جميع الاطراف العربية ، بالتحديد، الاردن ولبنان وسوريا ومصر والفلسطينيين . اما الخط الثاني فهو اتفاق لاطار السلام يصلح اساسا للمباحثات نحو معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » .

فأي ايضاح جاء بعدهذه الـ « من اجل .. » وكيف صاغ السادات اطرا للسلام بين اسرائيل وكل من الاردن ولبنان وسوريا والفلسطينيين وهو غير مخول من اي من شعوبها ، وهو ايضا الذي فشل في اي يصوغ اسسا لسلام مستقر حتى مع مصر .

قبل ان تبدأ القمة

ولنر الان ما الذي تضمنه المشروع « المصري » الذي حمله السادات الى كامب ديفيد .

تنص المادة الاولى من المشروع على ما يلي :

« يعرب الاطراف عن تصميمهم على التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط بتوقيع معاهدات سلام على اساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع اجزائهما » .

واذن فان رغبة السادات كانت واضحة (حتى في المشروع الذي حمله بنفسه قبل ان تبدأ اجتماعات القمة والذي قدم فيها من التنازلات اكثر مما تضمنه مشروعه كما سنرى) في الدعوة لعقد معاهدات سلام وليس معاهدة واحدة ، كما نصت المادة الاولى من مشروعه ، وفي هذه الدعوة المعبر عنها في اول فقرة من المشروع مخالفة للمواثيق العربية والدولية التي ادعى انه ذهب وهو متمسك بها .

وهذه المخالفة تتناول اولا القبول بمفاوضات مباشرة خلافا لما نصت عليه القرارات التي صدرت عن القمم العربية المتعاقبة ، وتتناول ثانيا الانحراف الكامل عن اهداف القرار ٣٣٨ الذي صدر عن مجلس الامن الدولي في العام ١٩٧٣ ، الذي مهد لمفاوضات تتم باشراف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، يكون هدفها الصريح تطبيق بنود القرار ٢٤٢ ، اي يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي التي اعتدت عليها اسرائيل في العام ١٩٦٧ .

وتمضي المادة الاولى من مشروع السادات فتنص على ما يلي :

« يتم الانسحاب من سيناء والجولان الى الحدود الدولية بين فلسطين تحت الانتداب وكل من مصر وسوريا . »

و « يتم الانسحاب من الضفة الغربية الى خطوط الهدنة الواردة في اتفاقية الهدنة بين اسرائيل والاردن عام ١٩٤٩ . »

ثم تفتح اول باب للتخلي عن مبدأ الانسحاب الكامل فتنص على انه « اذا ما اتفقت الاطراف المعنية على ادخال تعديلات طفيفة على هذه الخطوط فانه يكون مفهوما ان مثل هذه التعديلات يجب ان لا تعكس ثقل الغزو ، وسوف تطبق اجراءات الامن المنصوص